

نظرة عامة

استمر تباطؤ الاقتصاد الفلسطيني خلال العام 2013، بفعل ممارسات وسياسات الاحتلال الإسرائيلي التي تعيق التنمية الاقتصادية وتدمر القدرات الإنتاجية للاقتصاد الفلسطيني في مختلف القطاعات البنوية والتنمية، حيث واصلت سلطات الاحتلال الإسرائيلي فرض سياسة الحصار غير القانوني على الأرض الفلسطينية المحتلة، لتكرس واقعاً غير مسبوق من التضييق الاقتصادي والاجتماعي للسكان الفلسطينيين، لتحكم قيودها على حرية حركة وتنقل الأفراد، ولتفرض إجراءات تقوض حرية التجارة، بما في ذلك الواردات من الاحتياجات الأساسية والضرورية لحياة السكان وكذلك الصادرات من المنتجات الزراعية والصناعية، إضافة إلى ذلك عانى الاقتصاد الفلسطيني خلال العام من مشكلة السيولة وانخفاض الدعم الخارجي وجمود الأفق السياسي بما ساهم في تباطؤ أداء الاقتصاد الفلسطيني.

ففي قطاع غزة شددت السلطات المحتلة إجراءات حصارها البري والبحري لتعزله كلياً عن الضفة الغربية، وعن العالم الخارجي ولنحو سبع سنوات متواصلة. كما استمرت قوات الاحتلال الإسرائيلي في تعزيز خنق محافظات ومدن ومخيمات وقرى الضفة الغربية المحتلة عبر تكثيف الحواجز العسكرية حولها أو فيما بينها، مما خلق ما أصبح يعرف "الكانتونات الصغيرة" المعزولة عن بعضها البعض، والتي تعيق حركة التجارة وتنقل السكان الفلسطينيين فيها.

كما واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي سعيها المحموم لتهويد مدينة القدس الشرقية المحتلة. حيث استمرت في مصادرة أراضي الفلسطينيين، وهدم منازلهم السكنية، وطردهم منها لصالح توطين المستوطنين فيها، وبناء الوحدات الاستيطانية، وتشجيع المستوطنين على اقتراح جرائمهم المنظمة ضد الفلسطينيين وممتلكاتهم، وضد المقدسات في المدينة، فضلاً عن استمرار عزل المدينة عن محيطها الفلسطيني في الأراضي المحتلة، وملاحقة الجهات الحكومية المختلفة للفلسطينيين فيما يتعلق بقضايا الضرائب، التأمين الصحي، التعليم، وسحب الهويات منهم.

وقد واجه الاقتصاد الفلسطيني عام 2013 تحديات صعبة منها ازدياد معدلات الفقر والبطالة ومؤشرات ضعف استدامة المالية العامة خاصة في ظل اعتماد الموازنة الكبير بنسبة تتجاوز 62 في المائة على مساعدة المانحين، إضافة إلى ذلك اتساع الفجوة في الميزان التجاري نظراً لارتفاع قيمة الواردات وفرض قيود على حركة التصدير.

وقد تراجعت نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الثابتة) من 5.9 في المائة في عام 2012 إلى 2.2 في المائة في عام 2013، بعد أن وصلت إلى ما نسبته 12 في المائة في عام 2011، ولكن يُحسب للاقتصاد الفلسطيني أنه مازال صامداً أمام العقبان الكثيرة والجوهرية التي مر فيها خلال العام 2013، لكن الخشية من أن يتضاءل ذلك الصمود في عام 2014 نتيجة انعدام عوامل التنمية في الأراضي الفلسطينية، ونظراً لاستمرار سياسة الخنق والحصار التي تطبقها سلطات الاحتلال.

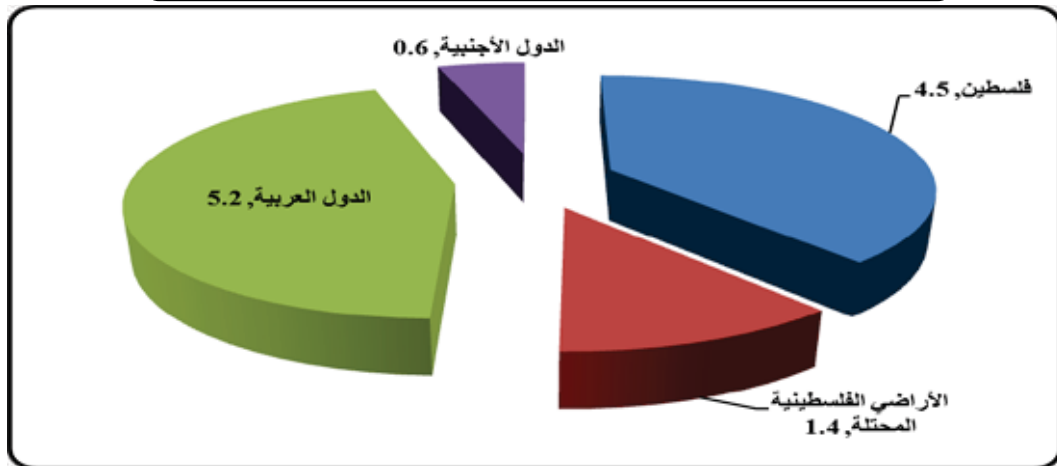
التطورات الاجتماعية والاقتصادية والقطاعية

التطورات الاجتماعية (السكان – القوى العاملة- الفقر ومستويات الأمن الغذائي)

تشير التقديرات الإحصائية الفلسطينية إلى ارتفاع عدد الفلسطينيين في العالم عام 2013 إلى حوالي 11.8 مليون نسمة مقارنة بنحو 11.6 مليون نسمة عام 2012، يعيش منهم حوالي 4.5 مليون نسمة في الأراضي الفلسطينية (حوالي 2.8 مليون نسمة في الضفة الغربية و1.7 مليون نسمة في قطاع غزة)، وحوالي 1.4 مليون نسمة في داخل الأراضي الفلسطينية التي تم احتلالها عام 1948، وما يقارب 5.2 مليون نسمة في الدول العربية ونحو 665 ألف نسمة في الدول الأجنبية.

كما بلغت نسبة السكان اللاجئين نحو 44.2 في المائة من مجمل السكان الفلسطينيين المقيمين في فلسطين، ونحو 41.2 في المائة من إجمالي سكان الضفة الغربية ونحو 58.8 في المائة من سكان قطاع غزة، ليستمر ارتفاع الكثافة السكانية من 713 فرد لكل كيلو متر مربع في عام 2012 إلى 745 فرداً لكل كيلو متر مربع في عام 2013. وتصنف الأراضي الفلسطينية المحتلة طبقاً لصندوق الأمم المتحدة للسكان أنها من الدول ذات الكثافة السكانية العالية، لا سيما في قطاع غزة والذي يبلغ معدل الكثافة فيه حوالي 4,742 فرداً لكل كيلو متر مربع، مقابل 487 فرداً في الضفة الغربية المحتلة الأمر الذي يفرض العديد من التحديات على الاقتصاد الفلسطيني.

الشكل (1): التوزيع النسبي للسكان الفلسطينيين المقدر في العالم حسب دولة الإقامة (مليون نسمة، 2013)



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

وفيما يتعلق بسوق العمل الفلسطيني وطبقاً لتقديرات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، حافظت نسبة المشاركة في القوى العاملة بين الأفراد بعمر 15 سنة فأكثر على نفس النسبة والتي بلغت 43.6 في المائة عام 2012 على الرغم من ارتفاع القوى العاملة في عام 2013 إلى حوالي 1.156 مليون شخص، مقارنة بحوالي 1.114 مليون عام 2012، أي بزيادة قدرها 3.8 في المائة.

واستمرت الفجوة الكبيرة بين الذكور والإناث في المشاركة في القوى العاملة حيث بلغت 70.0 في المائة للذكور مقابل 18.3 في المائة للإناث في فلسطين، حيث تعود هذه الفجوة الكبيرة في المشاركة بين الطرفين وبشكل أساسي إلى قيود الاحتلال المتمثلة بالحصار وإقامة الحواجز بين المدن الفلسطينية التي تحول دون زيادة الطاقة الاستيعابية لسوق العمل الفلسطيني.

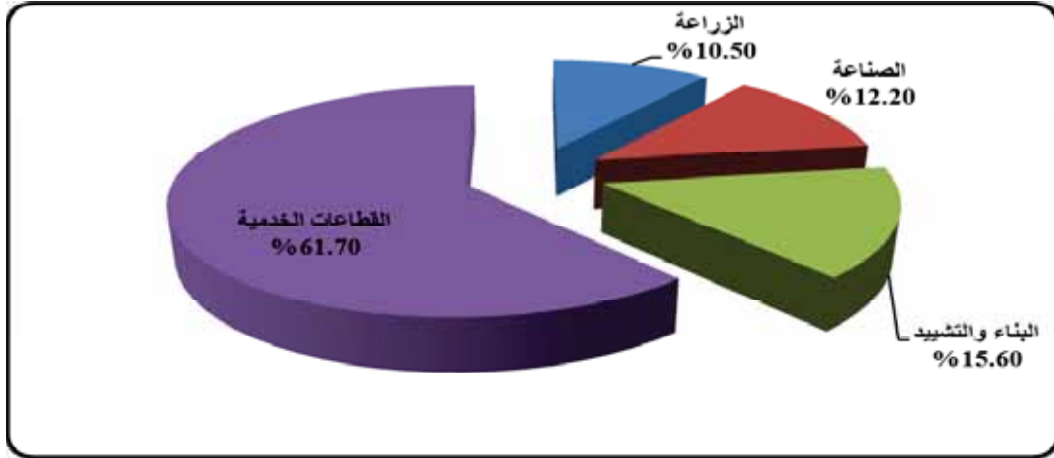
رغم استقرار نسبة المشاركة في القوى العاملة الفلسطينية في عام 2013 عند حوالي 43.6 في المائة، إلا أن نسبة البطالة ارتفعت لتصل إلى حوالي 23.4 في المائة عام 2013 مقارنة بنحو 23 في المائة عام 2012، وذلك نتيجة لارتفاع أعداد العاطلين عن العمل بشكل أكبر مقارنة بالارتفاع في أعداد القوى العاملة. ويعود هذا الارتفاع في معدل البطالة في فلسطين إلى عدم قدرة الاقتصاد الفلسطيني على استيعاب الأعداد المتزايدة من الأشخاص الذين يدخلون سوق العمل.

وتشير التقارير الإحصائية (الفلسطينية والدولية) أن التفاوت ما يزال كبيراً في معدل البطالة بين الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث بلغ المعدل 32.6 في المائة في قطاع غزة، مقابل 18.6 في المائة في الضفة الغربية المحتلة، وهو الأمر الذي يتحدد بنوعية وحجم مستوى القيود والممارسات التي تقوم بها سلطات الاحتلال الإسرائيلي في مختلف أنحاء الأراضي الفلسطينية المحتلة.

كذلك فقد شهد العام 2013 ارتفاعاً في نسبة أعداد العاملين الفلسطينيين في الاقتصاد الإسرائيلي، حيث ارتفع عددهم من 87 ألف عامل عام 2012 ليصل إلى 99.4 ألف عامل عام 2013، وهو ما يمثل نحو 11.2 في المائة من إجمالي عدد العاملين الفلسطينيين، وقد جاء ذلك بالتوازي مع زيادة طفيفة في عدد العمالة الفلسطينية في الاقتصاد المحلي والذي ارتفع من 771 ألف عامل عام 2012 إلى 792.4 ألف عامل عام 2013، ويشكلون ما نسبته 88.8 في المائة من إجمالي عدد العاملين الفلسطينيين، البالغ عام 2013 نحو 891.8 ألف عامل، مقارنة بحوالي 858 ألف عامل في عام 2012. وتعزي هذه الزيادة الضعيفة في عدد العاملين عام 2013 إلى تراجع معدل النمو في هذا العام خصوصاً في قطاع غزة.

كما بلغت نسبة العاملين في القطاع الحكومي والمؤسسات العامة 23.6 في المائة يعمل 39.5 في المائة منها في قطاع غزة ونحو 16.4 في المائة في الضفة الغربية، وهي النسبة التي تبرز ارتفاع الوزن النسبي للأنشطة الخدمية وللقطاع الحكومي في قطاع غزة على حساب أنشطة القطاع الخاص، التي تأثرت بممارسات وسياسات الحصار والتقييد المفروضة من قبل الاحتلال الإسرائيلي. ورغم التفاوت النسبي في معدلات النمو للعاملين في الأنشطة الاقتصادية المختلفة خلال العام 2013، إلا أن التوزيع النسبي للعاملين بقي مشابهاً لما كان عليه الوضع عام 2012. وقد بلغت نسبة مساهمة العمالة في قطاع الخدمات والفروع الأخرى والذي يعتبر الأكثر استيعاباً للعاملين في السوق المحلي حوالي 61.7 في المائة في عام 2013، مقارنة بحوالي 62.3 في المائة في عام 2012، أما عن المساهمة في باقي القطاعات الاقتصادية، فقد توزعت نسبة العاملين في قطاعات الزراعة والصناعة والبناء والتشييد بواقع 10.5، 12.2، 15.6 في المائة على التوالي، مقارنة بتوزيعهما بمعدلات 11.4، 11.9، 14.4 في المائة على التوالي خلال عام 2012.

الشكل (2): توزيع العمالة الفلسطينية على القطاعات الاقتصادية (2013)



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

الفقر ومستويات الأمن الغذائي

لقد شهد عام 2013 استمرار تفشي معدلات الفقر والاعتماد على المساعدات بين قطاعات واسعة في المجتمع الفلسطيني، حيث تتميز ظاهرة الفقر في فلسطين بخصوصية شديدة تنبع من خصوصية القضية الفلسطينية، وما يتعرض له الشعب الفلسطيني من أحداث ومآسي، لاسيما الاقتلاع والتشريد والحروب والاحتلال والحرمان من حقوقه المشروعة، الأمر الذي أدى إلى إفقار دائم لفئات واسعة من الشعب الفلسطيني بسبب هذه العوامل، حيث يعاني حوالي ربع الفلسطينيين في الأراضي المحتلة من الفقر عام 2013، حيث حل قطاع غزة في المرتبة الثالثة والـ 44 عالمياً من حيث أعلى معدلات انتشار الفقر وفق تقرير للبنك الدولي، من أصل 144 دولة شملها التقرير، إذ بلغت نسبة الفقر في قطاع غزة 38.8 في المائة مقارنة مع 17.8 في المائة في الضفة الغربية، كما أن حوالي 12.9 في المائة من الأفراد في فلسطين يعانون من الفقر المدقع بواقع 7.8 في المائة من سكان الضفة الغربية و21.1 في المائة في قطاع غزة وفقاً لأنماط الاستهلاك الحقيقية.

كما أن ثلث الأسر الفلسطينية 33 في المائة أو ما يعادل 1.6 مليون شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي، وفقاً للمسح السنوي للأمن الغذائي لعام 2013، إذ يعتبر مستوى انعدام الأمن الغذائي في قطاع غزة أكثر انتشاراً على نطاق واسع ليصل إلى 57 في المائة، وهو ما يقارب 3 أضعاف المستوى في الضفة الغربية والذي يبلغ 19 في المائة. ولم تتغير مستويات انعدام الأمن الغذائي لعام 2013 مقارنة مع مستويات عام 2012. ويعتبر ارتفاع مستويات انعدام الأمن الغذائي في عامي 2012 و2013 نقيض التحسن الذي حصل في الفترة 2009-2011 والذي انخفض خلالها مستوى انعدام الأمن الغذائي في فلسطين إلى 27 في المائة.

إن أهم ما يؤثر في ارتفاع مستويات انعدام الأمن الغذائي في فلسطين هو معدلات الفقر المرتفعة الناجمة عن البطالة، والذي يرجع إلى القيود الإسرائيلية المفروضة على الوصول والتنقل والحركة، فضلاً عن ارتفاع أسعار المواد الغذائية والصدمات الاقتصادية التي يتعرض لها الاقتصاد الفلسطيني، وعلى الرغم من توفر المواد الغذائية في الأسواق الفلسطينية بكميات كافية إلا أن أسعارها مرتفعة مما يسبب إلى الافتقار في التنوع الغذائي، وانخفاض القيمة الغذائية للنظام الغذائي للأسر.

ويتزامن استمرار ارتفاع معدلات انعدام الأمن الغذائي في فلسطين مع الانخفاض المستمر في تمويل برامج الأمم المتحدة في مجالات الغذاء، والزراعة، والمال مقابل العمل، والتي ركزت على تقديم المساعدة لمن هم في أمس الحاجة إليها. لذا فإن التقليل في هذه البرامج الإنسانية الحيوية له تأثيراً كبيراً وخاصة مع استمرار الاحتياجات، ومع ذلك فإن حالة انعدام الأمن الغذائي في فلسطين يمكن تحسينها بشكل مستدام بالتصدي للأسباب الجذرية لهذه الأزمة، وعلى رأسها الحصار المستمر على قطاع غزة والقيود المفروضة على التنقل والحركة في الضفة الغربية.

التطورات الاقتصادية الكلية

الناتج المحلي الإجمالي

رغم ارتفاع قيمة الناتج المحلي الإجمالي (مقوماً بالأسعار الجارية) من نحو 10.3 مليار دولار عام 2012 إلى نحو 11.9 مليار دولار عام 2013 محققاً نمواً بنسبة 16.5 في المائة، إلا أنه بقي أقل من معدل النمو الذي شهده عام 2011 والبالغ 17.3 في المائة مقارنة مع عام 2010، هذا النمو الاستثنائي والذي جاء كنتيجة ارتفاع النمو في قطاع غزة والذي جاء نتيجة مجموعة من العوامل من بينها طفرة الإنشاء الممولة في معظمها من المعونات والمساعدات الخارجية، وتخفيف الاحتلال الإسرائيلي آنذاك من القيود على دخول بعض من المواد الخام ومواد البناء إلى قطاع غزة، وزيادة التجارة عبر الأنفاق مع مصر.

ويعزى انخفاض معدل نمو الناتج بالأسعار الجارية إلى استمرار الحصار الإسرائيلي على الاقتصاد الفلسطيني واستمرار القيود الإسرائيلية على النشاط الاقتصادي بالإضافة إلى محدودية قدرة الحكومة على حفز النمو على ضوء الأزمة المالية التي تعاني منها أوضاع الموازنة العامة والتي تقف عائقاً أمام ارتفاع معدلات النمو بشكل كبير. وقد ساهم قطاع الخدمات بأعلى نسبة من الناتج المحلي الإجمالي في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، كما بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية) في عام 2013 نحو 3186.1 دولار محققاً نمواً قدره 2.6 في المائة.

كما ارتفعت قيمة الناتج القومي الإجمالي من نحو 10.97 مليار دولار عام 2012 إلى نحو 12.66 مليار دولار عام 2013، محققاً نمو قدره 15.4 في المائة مقارنة مع عام 2012 الذي شهد معدل نمو بنسبة 4.7 في المائة، وأدى هذا الارتفاع إلى زيادة متوسط نصيب الفرد منه من نحو 2711 دولار عام 2012 إلى نحو 2753 دولار عام 2013، بنسبة نمو قدرها 1.5 في المائة مقارنة بعام 2012 والذي شهد تسجيل نفس معدل النمو المحقق في العام السابق عليه.

على جانب آخر ارتفعت قيمة الناتج المحلي الإجمالي عام 2013 (مقوماً بالأسعار الثابتة بأسعار سنة الأساس 2004) لتبلغ قيمته نحو 6.94 مليار دولار مقابل 6.79 مليار دولار في عام 2012 محققاً نمواً قدره نحو 2.2 في المائة، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي بنسبة 1.8 في المائة ليصل إلى 1709.0 دولار مقارنة بحوالي 1679.5 دولار عام 2012.

ورغم هذا النمو الذي بقي معتمداً على تدفق المساعدات الدولية والتوسع في الإنفاق العام، إلا أنه لم يسهم بشكل فاعل في معالجة الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الفلسطيني، وذلك بسبب تبعية الاقتصاد الفلسطيني القسرية للاحتلال الإسرائيلي والذي يتحكم بمنافذ الدخول والخروج من وإلى الأراضي الفلسطينية المحتلة، الأمر الذي أدى ولا يزال إلى تردي المناخ الاستثماري وتعاطم الدين الداخلي لفلسطين.

الاستثمار

ارتفعت قيمة الاستثمار الإجمالي عام 2013 الإجمالي، حيث بلغت قيمته نحو 3.1 مليار دولار مقابل 1.8 مليار دولار عام 2012، محققة تزايد في نسبته من إجمالي الناتج المحلي من نحو 17.9 في المائة عام 2012 إلى نحو 25.8 في المائة عام 2013 على التوالي. وقد ارتفع كل من الاستثمار العام والاستثمار الخاص بنسبة 68.2 في المائة مقارنة بعام 2012. وتعود الزيادة في الاستثمار الخاص إلى الارتفاع الكبير الذي شهدته الاستثمارات الأجنبية في فلسطين خلال العام حيث زادت بشكل ملحوظ أعداد الشركات الأجنبية التي تم تسجيلها وفقاً لبيانات وزارة الاقتصاد الوطني، وهو ما يعزى إلى مجموعة الإجراءات التي تنفذها الوزارة لتحسين مناخ الاستثمار. ولكن رغم هذا الارتفاع المسجل في مستويات الاستثمار خلال العام إلا أن مستويات الاستثمار لاتزال ضعيفة وغير كافية ولا تتناسب مع متطلبات واحتياجات الاقتصاد الفلسطيني، الذي يعاني أساساً من ضعف بنيته الأساسية والإنتاجية جراء سياسات الاحتلال الإسرائيلي العنصرية للأراضي الفلسطينية.

الاستهلاك

شهد العام 2013 ارتفاع قيمة الاستهلاك الإجمالي لتبلغ قيمته 14.9 مليار دولار مقارنة بنحو 13.6 مليار دولار في عام 2012، وهو ما يمثل نمواً قدره 9.1 في المائة، وذلك مقابل نموه بنحو 14.5 في المائة في عام 2010، فقد بلغ إجمالي الاستهلاك العام 3.5 مليار دولار عام 2013 مقارنة مع 3.1 مليار دولار في عام 2012، كما بلغ الاستهلاك الخاص 11.4 مليار دولار عام 2013 مقارنة مع 10.5 مليار دولار عام 2012.

وقد ارتفع معدل نمو الاستهلاك العام بنسبة 11.4 في المائة بعد أن بلغ 16.1 في المائة عام 2010، كما أدى استمرار القيود الإسرائيلية المفروضة على الاقتصاد الفلسطيني وسياسات الحصار ونقاط التفتيش إلى ازدياد مستويات الإحساس بعدم الأمان، الأمر الذي أدى إلى تراجع معدل نمو الإنفاق الاستهلاكي الخاص إلى 8.4 في المائة بعد أن وصل نحو 14.1 في المائة عام 2010، الأمر الذي يدل بوضوح على ما تسببت فيه ممارسات الاحتلال الإسرائيلي من تدمير للقطاع الخاص الفلسطيني، والتعويل على القطاع العام والإنفاق العام، ليبقى الاقتصاد الفلسطيني هو اقتصاد استهلاكي جراء سياسات الاحتلال الإسرائيلي التي شوتهه وقلصت من قدراته الإنتاجية.

التطورات القطاعية

الزراعة

تشكل مساهمة الناتج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي نسبة متدنية مقارنة بالاحتياجات الغذائية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وكذلك مقارنة بالإنتاج الزراعي والذي كان يوفر الغذاء لنحو ربع أبناء الشعب الفلسطيني فيها، حيث انخفضت نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية) في عام 2013 إلى 4 في المائة مقارنة بحوالي 4.9 المائة عام 2012.

ويعتبر قطاع الزراعة من أكثر القطاعات الاقتصادية تآثراً بممارسات وسيطرة الاحتلال الإسرائيلي على عناصر الإنتاج الزراعي مثل الأرض والمياه، وتعدد القيود المفروضة على الإنتاج والتسويق للمنتجات الزراعية الفلسطينية، وغياب البرامج الزراعية الحكومية الداعمة للمزارعين ومحدودية موازنتها، كما يشكل جدار الفصل العنصري الذي تقيمه سلطات الاحتلال الإسرائيلي في أراضي الضفة الغربية المحتلة عقبة أساسية يواجهها المزارع الفلسطيني، تتمثل في عدم قدرته على الوصول إلى أراضيه الزراعية أو على تسويق منتجاته الزراعية إن استطاع الوصول إليها فتتعرض إما للتلف أو بيعها بأسعار زهيدة، مما يؤدي إلى الخسارة الفادحة التي تؤثر بدورها على مساهمة القطاع الزراعي في إجمالي الناتج المحلي.

لذا فإن القطاع الزراعي يعاني من تدني الإنتاجية وتدني مستوى أجور العاملين فيه، حيث لا يزيد معدل الأجر الذي يتقاضاه المزارع عن 66 في المائة من معدل الأجر اليومي للعاملين في قطاعات الصناعة والبناء والقطاعات الأخرى. كما يواصل جيش الاحتلال الإسرائيلي ومستوطنيه العدوان على أشجار الزيتون خاصة خلال موسم حصاده من قلع وتدمير وحرق هذه الشجرة المباركة، لما تمثله من دور مركزي في حياة الفلسطينيين كونها تمثل رمزاً للسلام، وما تتمتع فيه من أهمية اقتصادية واجتماعية وتاريخية وروحية.

أما فيما يتعلق بمحصول الزيتون والزيت المستخرج منه، والذي يمثل بدوره المحصول الاستراتيجي الزراعي في الاقتصاد الفلسطيني، فقد انخفضت كمية الزيت المستخرج من الزيتون في فلسطين خلال موسم 2013 بنسبة 23.1 في المائة مقارنة مع موسم عام 2012 حيث وصلت كمية الزيت إلى 17,642 طن.

وأيضاً بلغت القيمة المضافة للمؤسسات العاملة في نشاط عصر الزيتون لموسم عام 2013 حوالي 6.5 مليون دولار أمريكي، وبلغت قيمة الاستهلاك الوسيط حوالي 2.1 مليون دولار أمريكي، كما أن عدد المعاصر العاملة بلغ عام 2013 نحو 264 معصرة.

وعلى صعيد آخر لا يزال قطاع الصيد البحري في قطاع غزة يتعرض للعدوان والاستهداف المباشر من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي عن طريق زوارقها الحربية في عرض البحر، والتي تفتح نيران أسلحتها الرشاشة بشكل كثيف تجاه قوارب الصيادين الفلسطينيين لإرغامها على الإبحار في عمق 3 أميال بحرية فقط، الأمر الذي يؤدي إلى نقص الإنتاج والدخل والناتج لهذا القطاع، انضمام أكثر من 70 في المائة ممن يعملون في هذا القطاع إلى شريحة العاطلين عن العمل والمعتمدين على تلقي المساعدات الإنسانية. من شأن إزالة القيود المفروضة على هذا القطاع وإتاحة حرية

الحركة لتتنقل الأشخاص والبضائع دون عوائق إلى كافة الأراضي والأسواق وسهولة الحصول على المياه، وتوفير القدر الكافي من الاستثمارات في الهياكل الأساسية، أن يؤدي إلى توسع كبير في رقعة الأراضي الزراعية المروية في المنطقة (ج) وغور الأردن وغيرها من المناطق.

الصناعة

حافظت نسبة مساهمة الناتج الصناعي الفلسطيني في الناتج المحلي الإجمالي عام 2013 على نفس مستوياتها التي تحققت منذ ما يزيد عن أربع سنوات، حيث بلغت حوالي 12.6 في المائة عام 2013، ويعود سبب ذلك إلى استمرار الحصار الإسرائيلي لقطاع غزة، والقيود المفروضة على الاستيراد، والاستهداف المباشر للبنية الإنتاجية الفلسطينية، والممارسات التي تعوق عملية الإنتاج وترفع من كلفة المنتجات الفلسطينية، وتراجع مستويات تنافسيتها في السوق المحلي والأسواق الخارجية. وتجدر الإشارة إلى أن هذه الممارسات العدوانية الإسرائيلية قد حالت دون شك في تطور الصناعات الفلسطينية التي يمكن لها أن تنافس الصناعات الإسرائيلية، وأجبرتها على استخدام المواد الخام الإسرائيلية والأجنبية وبنسبة تفوق 85 في المائة مما أدى إلى جعلها عرضة لتقلبات أسعار المنتجات الإسرائيلية والأجنبية.

و تشكل صناعة الحجر والرخام أهم الصناعات الفلسطينية، ويعمل فيها 25 ألف عامل فلسطيني، وتساهم بنحو 25 في المائة من الإيرادات. ويقدر الإنتاج من هذه الصناعة بحوالي 1.8 مليون طن سنوياً، وتقع 60 في المائة من مصانع الحجر والرخام الفلسطينية في المناطق المصنفة (أ) و (ب) في الضفة الغربية المحتلة. وفي المقابل تسيطر المستوطنات الإسرائيلية على حوالي نسبة 85 في المائة من هذه الصناعة، من خلال 11 مصنع للاحتلال الإسرائيلي متواجدة في أراضي الضفة الغربية، وهو ما يتسبب في خسارة الاقتصاد الفلسطيني لما قيمته 574 مليون دولار سنوياً، أي ما يعادل 5.2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، بسبب سيطرة الاحتلال الإسرائيلي على هذه الصناعة الهامة.

وفي سياق العدوان الإسرائيلي على مقدرات الشعب الفلسطيني وموارده الطبيعية، تواصلت سلطات الاحتلال الإسرائيلي حرمان الاقتصاد الفلسطيني من الانتفاع من مورد استراتيجي هام هو البحر الميت وما يحتويه من أملاح ومعادن ذات قيمة عالية تستولي عليها وتقوم باستخراجها وبيعها، وتحظر أي نشاط اقتصادي فلسطيني في تلك المنطقة، وتقدر الخسائر السنوية للاقتصاد الفلسطيني نتيجة عدم استغلاله لموارد البحر الميت بنحو 1.1 مليار دولار أي ما يعادل 9.9 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

ويشار في هذا الصدد كذلك إلى الإمكانيات الكبيرة التي من الممكن أن يساهم بها قطاع الصناعة الاستخراجية في الاقتصاد الفلسطيني وبخاصة فيما يتعلق بصناعة النفط والغاز. إلا أن تلك المساهمة تواجه عقبات كبيرة بسبب سيطرة الاحتلال الإسرائيلي على آبار النفط والغاز التي تقع في الأراضي الفلسطينية بما يحول دون استفادة الاقتصاد الفلسطيني من موارده الطبيعية، الإطار رقم (1).

إطار رقم (1)

مقومات صناعة الغاز في الأراضي الفلسطينية

تعاني فلسطين من شح في الموارد الطبيعية والثروات المعدنية، ولكن معاناة الفلسطينيين الأشد تكمن في ندرة مصادر الطاقة التقليدية، كالنفط والغاز، ومن ارتفاع أسعارها بما يوازي أعلى مدن العالم، وعلاوة على ذلك، تتحكم السلطات الإسرائيلية بحجم وكمية المحروقات وأسعارها، ومتى يُسمح بدخولها، ومتى تُمنع.

وكان تم اكتشاف حقل للغاز الطبيعي قبالة سواحل غزة في عام 1998 إلا أنه لم يجري استخراج الغاز منه بعد، ومن المتوقع أن تبدأ فلسطين بإنتاج الغاز من حقل غزة المكتشف منذ العام 1998 في العام 2017. وهناك اتفاقية مبدئية لاستخراج هذا الغاز مع شركة برتش غاز البريطانية. وقد قامت شركة الغاز البريطانية بالشراكة مع بعض المستثمرين العرب، بالحصول على امتياز للتنقيب في المياه الإقليمية لغزة عام 1999. وتم اكتشاف الغاز عام 2000 بعد حفر بئرين، حيث قدرت احتياطات الغاز بأكثر من تريليون قدم مكعب.

وجرى اكتشاف 30 تريليون قدم مكعب من الغاز قبالة سواحل فلسطين على البحر المتوسط في السنوات الأخيرة، ما يجعل الاحتلال الإسرائيلي مصدراً محتملاً للطاقة بعد أن كان يعتمد من قبل على الواردات. ويغطي الإعلان الأخير منطقة امتياز تبعد نحو 50 كيلومتراً عن مستوطنة هرتسليا الساحلية وعلى عمق 1150 متراً. ومن المتوقع وفق التقارير الأولية أن يساهم هذا الاكتشاف في توفير 2.5 تريليون قدم مكعب من الغاز باحتمال يتراوح بين 23 و27 بالمائة ونحو 255 مليون برميل من النفط باحتمال يتراوح بين 16 و18 بالمائة.

كما تم اكتشاف حقل بترول في رنتيس (غرب رام الله) ولكن إسرائيل تقوم باستغلال هذا الحقل وتضخ منه 800 برميل يوميا، بعيداً عن السلطة الوطنية والحقوق الفلسطينية في ذلك البترول. وقد سهل ذلك وقوع المنطقة قرب خط الهدنة لعام 1948. وقد بدأت إسرائيل البيع من الحقل النفطي الذي أطلق عليه اسم "مجد5" ما بين عامي 2010 و2011. حيث بدأ الحفر الاستكشافي في حوض "مجد" على أراضي رنتيس عام 1994، وذلك من خلال الآبار "مجد2" و"مجد3" و"مجد4"، فدلّت المؤشرات على وجود نفط بكميات تجارية إلى الشرق من تلك المواقع.

ويبلغ حجم الاحتياطي النفطي من بئر البترول المكتشف بمليار ونصف المليار برميل و 182 مليار قدم مكعب من الغاز. وتتواجد معظم الحقول البترولية في الأرض الفلسطينية المحتلة عام 1967 لذلك كتف الجانب الإسرائيلي من نشاطه في البحث عن البترول على طول الخط الأخضر بين قلقيلية ورام الله منذ عام 1992. كما أن مساحة حقل النفط المكتشف في المنطقة يتراوح بين 600 و700 كم²، معظمها يقع في الأراضي المحتلة عام 1967. ويقدر المخزون بأكثر من 1.5 مليار برميل نفطي في هذا الحقل، و182 مليار قدم مكعب من الغاز، تقدر قيمتهما الإجمالية بأكثر من 155 مليار دولار.

وكشفت عمليات التنقيب أن مخزون النفط يشكل طبقة سمكها نحو 600م، ويقع في عمق يتراوح بين 4200 و4800م في الأرض، وشرعت إسرائيل في حفر سادس بئر للتنقيب عن النفط خلف جدار الفصل الإسرائيلي على أراضي بلدة رنتيس. وهناك خطة إسرائيلية لحفر أربعين بئراً، منها 26 بئراً لاستخراج النفط والغاز معاً والبقية لاستخراج النفط فقط، ويوجد مخططات وخرائط تظهر مواقع هذه الآبار وامتداد الحقل الفعلي إلى أراضي الضفة كما تؤكد دراسات دولية.

لذلك يسعى الفلسطينيون للتحرك في كل الاتجاهات لنزع حقهم في الثروة الطبيعية فوفقاً للقوانين والاتفاقيات الدولية من حق فلسطين استغلال مواردها الطبيعية، وأن الاحتلال لا يملك منعها قانونياً، واتخذت دولة فلسطين زمام المبادرة وبدأت بالبحث عن سبل لاستغلال ثرواتها الطبيعية لانتزاع حقوقها من أيدي الاحتلال مهما كانت العقبات والعراقيل التي سيضعها الأخير أمامها وبما أن من سيقوم بالعمل شركات دولية عالمية فإن إسرائيل قد تتورع قليلاً في منعها من التنقيب حفاظاً منها على علاقاتها الاقتصادية والسياسية معها.

البناء والتشييد

لا يزال قطاع البناء والتشييد يشكل أحد أسرع القطاعات نمواً في الاقتصاد الفلسطيني، لكن ظل محافظاً على نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي في العامين الأخيرين ليلعب بنحو 13.7 في المائة عام 2013، بسبب مواصلة الحصار والقيود المفروضة من قبل الاحتلال الإسرائيلي على إدخال مواد البناء لصالح إقامة بعض المشاريع المتعلقة بالتنمية وإعادة الاعمار، حيث لا تزال إسرائيل تعيق إدخال تلك المواد وما يتم إدخاله عبارة عن كميات قليلة لصالح وكالة غوث وتشغيل اللاجئين (الأنروا) لا تكفي واحتياجات الأراضي الفلسطينية التي تتعرض للعوان المستمر والمتواصل والذي يطال المباني والمقرات الحكومية وغيرها من المنشآت.

الخدمات

يساهم قطاع الخدمات بالنسبة الأعلى من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني مقارنة مع القطاعات الأخرى، وقد استقرت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي عند حوالي 69.7 في المائة عام 2013. ويشكل القطاع السياحي جزءاً هاماً في قطاع الخدمات، إذ بلغ إجمالي عدد النزلاء في فنادق الضفة الغربية العاملة 600.4 ألف نزيل خلال عام 2013، وقد شكل النزلاء الفلسطينيون نحو 9 في المائة، في حين كان لجنسيات الإتحاد الأوروبي العدد الأكبر من بين الجنسيات التي أقامت في الفنادق بنسبة بلغت حوالي 38 في المائة، والولايات المتحدة وكندا نحو 9 في المائة من مجموع النزلاء. ويتبين من الجدول التالي أن هناك ارتفاعاً في عدد النزلاء في الفنادق خلال عام 2013 بنسبة 4 في المائة مقارنة بعام 2012، كما ارتفعت عدد ليلي المبيت بنسبة 10 في المائة، في حين انخفضت نسبة الإشغال للغرف لتصل إلى 24.8 في المائة مقارنة مع نسبة قدرها 29.1 في المائة مسجلة خلال عام 2012، الجدول (1).

جدول رقم (1)
المؤشرات الرئيسية للنشاط الفندقي في الاقتصاد الفلسطيني
(2013-2011)

المؤشر	2013	2012	2011
عدد النزلاء	600,362	575,495	507,372
عدد ليلي المبيت	1,467,709	1,336,860	1,245,509
نسبة الإشغال	24.8	29.1	28.4

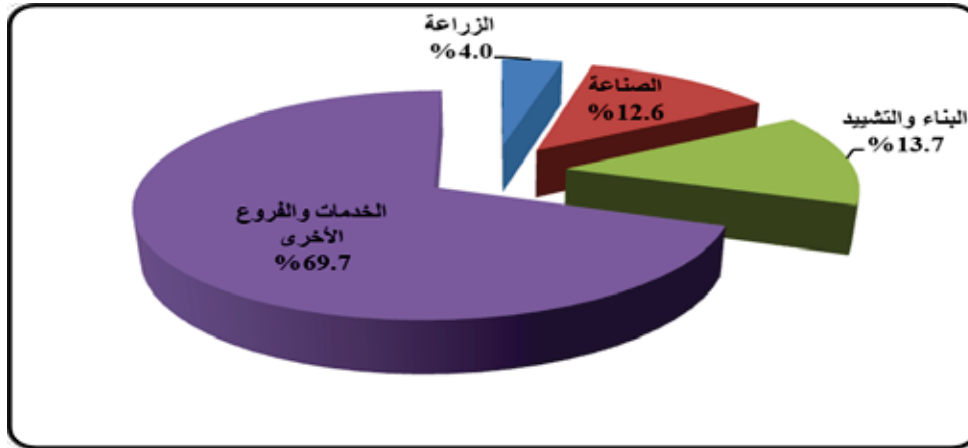
المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

كما بلغ إجمالي عدد ليلي المبيت في فنادق الضفة الغربية العاملة نحو 1.5 مليون ليلة خلال عام 2013، حيث أمضى النزلاء الفلسطينيون ما نسبته 10 في المائة من هذه الليالي و40 في المائة منها قضاها نزلاء من دول الإتحاد الأوروبي، في حين أمضى النزلاء الوافدين من الولايات المتحدة وكندا ما نسبته 9 في المائة من هذه الليالي. كما بلغ متوسط عدد العاملين خلال العام 2013 في فنادق الضفة الغربية 2,797 عاملاً، منهم 24 في المائة من الإناث. أما بالنسبة لإشغال الغرف الفندقية في الضفة الغربية فقد بلغت حوالي 25 في المائة.

ويعتبر قطاع السياحة من أكثر القطاعات الاقتصادية تضرراً بالإجراءات الإسرائيلية المتمثلة بالاحتكار التام للقطاع واستئثار الشركات والمكاتب السياحية الإسرائيلية بمجموعات الزوار والوافدين، والحجاج المسيحيين إلى كنيسة المهدي، مما حرم الاقتصاد الفلسطيني من عوائد تقديم الخدمات السياحية.

وقد ساعد مساهمة نمو قطاع الخدمات في عدم انهيار القطاعات الأخرى والذي عمد الاحتلال الإسرائيلي على تدميرها وخاصة القطاع الزراعي، كما يشير نمو هذا القطاع (قطاع الخدمات) إلى أن الاقتصاد الفلسطيني بصفة عامة يعاني تشوهاً هيكلياً، حيث كان لا بد أن يشكل كل من القطاعين الزراعي والصناعي نسبة أعلى في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي من قطاع الخدمات.

الشكل (3): مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي (2013)



المصدر: سلطة النقد الفلسطينية بالاعتماد على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء ووزارة المالية.

التجارة الخارجية

استمر العجز في صافي الميزان التجاري الفلسطيني حيث بلغت قيمته 4.7 مليار دولار في عام 2013 مقارنة بـ 4.8 مليار دولار في عام 2012، وذلك بفعل سياسات الاحتلال الإسرائيلي وإجراءاته المشددة لتقييد الاقتصاد الفلسطيني، وبالرغم من الزيادة المضطربة في الصادرات والواردات، إلا أن قيمة العجز في الميزان التجاري الفلسطيني تفاقمت بشكل ملحوظ خلال الفترة 2004-2013، نتيجة زيادة قيمة الواردات من السلع والخدمات بنسبة أكبر من الزيادة في الصادرات، حيث بلغ متوسط الزيادة السنوية في عجز الميزان التجاري خلال تلك الفترة حوالي 9.8 في المائة.

ارتفع إجمالي الصادرات الفلسطينية من السلع والخدمات (بالأسعار الجارية) بنسبة 38.6 في المائة عام 2013 ليصل إلى حوالي 2.31 مليار دولار مقارنة مع 1.67 مليار دولار في عام 2012، لتبلغ نسبتها في الناتج المحلي الإجمالي حوالي 19.4 عام 2013. لا يزال استمرار حظر التصدير من قطاع غزة (باستثناء بعض شحنات الزهور والتوت الأرضي التي تسمح سلطات الاحتلال الإسرائيلي بخروجها بكميات منخفضة وعلى فترات متباعدة) يعرقل من فرص زيادة مستويات الصادرات الفلسطينية، إضافة إلى عرقلة الحركة في الضفة الغربية بتطبيق نظام البوابات عبر جدار الفصل العنصري في الضفة الغربية المحتلة، الأمر الذي أدى إلى رفع كلفة النقل على التاجر الفلسطيني.

كما ارتفعت الواردات من السلع والخدمات إلى ما قيمته 6.98 مليار دولار عام 2013 مقارنة مع 6.47 مليار دولار في عام 2012 بزيادة ما نسبته 7.9 في المائة مقارنة بعام 2012، إذ بلغت نسبة الواردات إلى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي حوالي 58.4 في المائة عام 2013. كما وصلت نسبة العجز في الميزان التجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي حوالي 39.1 في المائة خاصة في ظل استمرار الحصار الإسرائيلي المفروض على قطاع غزة، إضافة لضعف القدرة على الرصد الموثق للعديد من عمليات الاستيراد التي قد تكون تمت في القطاع خارج الاقتصاد المنظم.

وقد أشارت التقارير الدولية إلى أن الصادرات الإسرائيلية للاقتصاد الفلسطيني ليست جميعها منتجات إسرائيلية، وإنما هي منتجات المستوطنات الإسرائيلية، وقد أقرت دولة فلسطين عام 2010 قانوناً لمقاطعة منتجات المستوطنات الإسرائيلية بأن يعاقب بالحبس والغرامة أي شخص يتعامل مع منتجات المستوطنات، كما قامت العديد من البلدان الأوروبية وغيرها مثل (بريطانيا وسويسرا والدنمارك وهولندا وبالإضافة إلى جنوب أفريقيا وغيرها من الدول)، بمقاطعة منتجات المستوطنات الإسرائيلية.

وجراء معوقات الاحتلال الإسرائيلي المتواصلة أمام الاقتصاد الفلسطيني لا يزال السوق الإسرائيلي المستوعب الأساسي للتجارة الفلسطينية بما يشكل نحو 82 في المائة من الصادرات الفلسطينية، وحوالي 71 في المائة من الواردات الفلسطينية، وتحرم هذه التبعية الكبيرة للاقتصاد الفلسطيني فرص الاستفادة من مصادر الواردات وأسواق التصدير الأخرى، وتزيد من احتمال تعرض الاقتصاد الفلسطيني لهزات دورات الأعمال التجارية بفعل السياسات العدوانية الإسرائيلية.

الموازنة العامة

واصلت دولة فلسطين جهودها من أجل تقليص العجز في الموازنة العامة وتحقيق الاستدامة المالية وخفض الاعتماد على الدعم المقدم من الجهات المانحة. واستمر خلال العام تنفيذ هذه الجهود في بيئة غير مواتية تتسم بتراجع دعم الجهات المانحة وانخفاض الإنفاق في مجال التنمية، كما ظل القطاع الخاص عاجزاً عن تخفيف الإجهاد المالي الواقع على دولة فلسطين بالتوسع في الاستثمار والإنتاج، ومن ثم توسيع القاعدة الضريبية وتوليه فرص العمل لتقليص الضغط على دولة فلسطين. وقد مارست سلطات الاحتلال الإسرائيلي سياساتها التمييزية المتمثلة بحجز أموال الضرائب التي هي حق للشعب الفلسطيني، ما يمثل انتهاكاً لجميع الاتفاقيات الموقعة مع دولة فلسطين، مما أدى إلى زيادة الأزمة المالية الخانقة التي تعاني منها الحكومة الفلسطينية والتي تؤثر على مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين، إضافة إلى عدم وفاء الدول المانحة بالتزاماتها.

وقد قدرت الإيرادات العامة في موازنة 2013 بنحو 2.31 مليار دولار مقارنة بنحو 2.24 مليار دولار في عام 2012. وشهدت الإيرادات العامة زيادة مضطردة منذ العام 2009، حيث قفزت من 1.55 مليار في العام 2009، إلى 1.93 مليار لعام 2010 و2.18 مليار لعام 2011 و2,238 مليون للعام 2012. وقد ارتفع إجمالي الإيرادات العامة والمنح عام 2013 إلى 3.68 مليار دولار تتضمن من بينها نحو 2.1 مليار دولار إيرادات ضريبية. ويعزى التحسن المضطرد في الإيرادات العامة إلى التحسن الكبير في أساليب التحصيل الضريبي الجباية ومحاربة تهريب البضائع من إسرائيل إلى الأراضي الفلسطينية.

وقدّرت النفقات العامة في موازنة عام 2013 بنحو 3.42 مليار دولار منها 2 مليار دولار مخصصة للرواتب، إذ يلاحظ من موازنة العام 2013 زيادة في بند الأجور بنحو 190 مليون دولار وزيادة في بند النفقات الجارية التشغيلية لتشكّل نحو 22 في المائة من إجمالي النفقات. ويبلغ العجز الجاري قبل حساب مخصص مشاريع التطوير 1.05 مليار دولار ويرتفع هذا العجز إلى 1.4 مليار دولار بعد إضافة مبلغ 350 مليون دولار مخصصة لمشاريع التطوير وهي مساوية لما خصص لهذا البند في موازنة العام 2012، حيث تقترح الموازنة أن يتم تغطية العجز الإجمالي من الدعم العربي و الدولي.

كما بلغت نسبة الدين العام الحكومي الفلسطيني بما يشمل المتأخرات المتراكمة نحو 39 في المائة من الناتج المحلي الاسمي خلال العام 2013 مقارنة بنحو 38.8 في المائة عام 2012، و32 في المائة عام 2011، حيث بلغت قيمة الدين العام حوالي 2.38 مليار دولار في عام 2013. ويعود هذا الارتفاع وبشكل أساسي إلى الزيادة المستمرة في المتأخرات، تلك الزيادة التي تدل على صعوبة حصول الحكومة الفلسطينية على الموارد التمويلية، التي تمكنها من الوفاء بالتزاماتها تجاه القطاع الخاص والموردين وغيرهم وبالتالي تراكم المتأخرات. وتتمثل خطورة هذا الأمر أيضاً في اقتراب هذه النسبة بشكل كبير من الحد الأقصى المسموح فيه وبحسب قانون الدين العام الفلسطيني (البالغة نحو 40 في المائة).

ويتضمن قانون الموازنة والموازنة ذاتها لعام 2013 نصوصاً جديدة تعطي إشارة واضحة باتجاه الإصلاح المالي والإداري، ويمكن في هذا الإطار ملاحظة ما يلي:

1- لا يجوز اللجوء إلى الاقتراض من صندوق التأمين والمعاشات أو من سلطة النقد الفلسطينية لتنفيذ بنود الموازنة. كذلك لا يجوز الاقتراض من البنوك إلا لتغطية الفجوة التمويلية على أن لا يتجاوز رصيد الدين في نهاية عام 2013 ما كان عليه نهاية العام 2012. جدير بالذكر أن الحكومة الفلسطينية قد لجأت في السابق إلى الاقتراض من صندوق المعاشات والتأمين للموظفين لمواجهة الأزمة المالية الناتجة عن تأخر وصول المساعدات الدولية، حيث بلغ حجم مديونية الحكومة لصندوق التأمين والمعاشات أكثر من 1,500 مليون دولار. إضافة لملياري دولار هي ديون القطاع الخاص والبنوك الفلسطينية.

2- تتعاقد الحكومة الفلسطينية مع مستشارين لتنفيذ مهمات تتطلب كفاءات غير متوافرة في الجهاز الحكومي، بلغت حوالي 1200 عقد استشاري حتى العام 2011 ووصلت مكافآت بعض هذه العقود لأكثر من 10000 دولار شهرياً. وقد كانت العقود الاستشارية محط نقد شديد من قبل المجتمع الفلسطيني كونها تتم خارج إطار الجهاز الحكومي، ويصعب مراقبتها والتأكد من جدواها. وأشار بيان الموازنة للعام 2012 أن الحكومة ستعمل على تخفيض عدد العقود الاستشارية بنسبة 30 في المائة، كذلك يؤكد بيان الموازنة للعام الجاري على العمل لتقليل عدد العقود وتحديد سقف أعلى للمكافآت بما لا يتجاوز أربعة آلاف شهرياً مع ضرورة توفر الاحتياج الفعلي لها.

3- يتضمن بيان الموازنة تعليمات واضحة بتنظيم عملية الصرف وتحديد حساب موحد للخزينة تودع به جميع الإيرادات والمنح، كذلك يمنع فتح حسابات فرعية دون موافقة خطية من وزير المالية، ويمنع ترسية أي عطاء أو تنفيذ أي مشتريات دون توافر المخصصات المالية.

هذا وقد حددت وثيقة أجندة السياسات الوطنية لعام 2014-2016 عدد من الأولويات التي يجب التركيز عليها لدعم جهود التنمية في فلسطين، الإطار (2).

إطار رقم (2)

جهود التنمية الفلسطينية (2014-2016)

قامت وزارة التخطيط الفلسطينية بإعداد وثيقة أجندة السياسات الوطنية لتوجيه كافة الجهود في المرحلة القادمة نحو تجسيد سيادة الدولة على كامل الأرض الفلسطينية في حدود عام 1967، وعاصمتها القدس الشرقية، لتكون ذات اقتصاد متمكن وتنمية مستدامة وعادلة ومؤسسات فاعلة وحضور دولي والذي يعمل على إنهاء الاحتلال وتعزيز الوصول إلى المناطق (ج) والقدس وإعادة اللحمة بين المناطق الفلسطينية الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية.

وتؤكد الوثيقة على أن الوضع الفلسطيني الاستثنائي والمتمثل بوجود (دولة تحت الاحتلال) وما يواكبه من ضبابية في الوضع السياسي العام، وفيما سنتول إليه العملية التفاوضية من نجاح أو فشل، ليستدعي التركيز على عدة أولويات مترامنة ومتداخلة:

توسيع وترسيخ السيادة الفلسطينية: وخاصة المناطق المسماة (ج) ومناطق القدس الشرقية، فالقدس الشرقية هي عاصمة الدولة المستقلة ومركزها السياسي والجغرافي والاقتصادي والثقافي، ورمز الهوية الفلسطينية، ولمواجهة السياسة الإحلالية الممنهجة المتبعة من قبل الاحتلال الإسرائيلي والتي تعمل وبشكل مستمر على تهجير سكانها الأصليين وتهويدها، لا بد من التركيز على تعزيز وترسيخ الوجود الفلسطيني والحفاظ على هويتها العربية الفلسطينية وتعزيزها.

كما أن المناطق المسماة (ج) والتي تبلغ مساحتها حوالي 61 في المائة من الضفة الغربية تشكل المخزون الاقتصادي والتنموي الاستراتيجي للدولة الفلسطينية، فهذه المناطق هي مفتاح التنمية الاقتصادية الفلسطينية مستقبلاً فالإقتصاد الفلسطيني يخسر نحو 3.4 مليار دولار سنوياً جراء منع الفلسطينيين من الوصول إلى هذه المناطق.

تعزيز مقومات الصمود والمقاومة: لا بد من تعزيز مقومات الصمود والمقاومة لدى المواطن الفلسطيني في مجمل الأرض الفلسطينية وبالأخص في القدس الشرقية والمناطق المسماة (ج) وقطاع غزة، والعمل على دعمه للثبات على أرضه وفي وطنه، وعلى تمكينه وتحسينه اقتصادياً واجتماعياً وعلى صيانة حقوقه ومصالحه الخاصة وحمايتها، ويأتي ذلك من خلال تحسين الوضع المعيشي لجميع المواطنين وتمكينهم وتوفير الأمن الاجتماعي والمعيشي اللائق لهم.

إعادة اللحمة الوطنية: لاشك أن عملية إنهاء الانقسام هي قضية سياسية بامتياز، وأن مصير القضية الفلسطينية سيعتمد على قدرة النخب السياسية والشعب الفلسطيني على إنجاز المصالحة في أسرع وقت ممكن، وتمكين النظام السياسي الفلسطيني من استعادة وحدته وشرعيته ودوره في تحقيق الحرية والاستقلال وإقامة الدولة ذات السيادة الكاملة.

إنعاش الاقتصاد الفلسطيني: بغض النظر عما ستفضي إليه المفاوضات، لا بد من العمل على تمكين الاقتصاد الفلسطيني وتكثيف الجهود من أجل تأسيس قواعد أكثر متانة لاقتصاد وطني مستقل يتحدى الوضع الراهن الذي خلقه الاحتلال، والتركيز على تطوير القدرات والموارد المحلية باعتبارها المحرك الأساسي في تعزيز التنمية الوطنية واستدامتها.

الارتقاء بنجاعة مؤسسات الدولة: ينبغي الاستمرار في الارتقاء بنجاعة مؤسسات الدولة العتيدة، وتوسيع خدماتها والارتقاء بنوعيتها، وتوفير الخدمات بنوعيتها، وتوفير الخدمات الاجتماعية ذات الجودة العالية، وتحقيق مستوى أفضل من العدالة الاجتماعية لكافة المواطنين في كافة أماكن تواجدهم.

تحقيق الاستقرار المالي: يعتبر التعامل مع الخروج من الأزمة المالية الحالية وتحقيق الانضباط المالي أمراً حيوياً لما له من أثر على ترتيب الوضع الاقتصادي وخلق البيئة المواتية للاستثمار الخاص وتحقيق نمو اقتصادي مستدام، فلا بد في البداية من

توفير دعم مالي دولي لسداد ديون الحكومة والعمل على تقليص العجز في الموازنة وترشيد الإنفاق العام وزيادة الإيرادات.

إن إعداد خطة التنمية الوطنية ليس هدفاً بحد ذاته بل هو أداة ناجعة لترشيد عملية صنع القرار والإدارة وتدعيم العمل التنموي في فلسطين، فالأهم من محتوى الخطة هو كونها قابلة للتنفيذ وقادرة على الاستجابة للاحتياجات والأولويات الوطنية وعلى تحقيق نتائج ملموسة يمكن التحقق منها ضمن إطار مالي معقول وفي ضوء الموارد المتاحة والمتدفقة.

ونخلص مما سبق أن الإصلاحات المالية تمثل عنصراً حيوياً للارتقاء بالنتائج الاقتصادية بغض النظر عن نتائج محادثات السلام، فإذا ما تحقق النجاح لمحادثات السلام، سيتعين على دولة فلسطين زيادة قدراتها التنفيذية من خلال تحسين إصلاحات البنية التحتية والإصلاحات المؤسسية بغية تعظيم الأثر الاقتصادي لعمليات التمويل والاستثمار الجديدة، وسوف تفرض المبادرة الاقتصادية من أجل فلسطين وغيرها من مصادر الدعم تحديات صعبة في مجال الإدارة الاقتصادية، فهي لا تستطيع وحدها أن تتغلب على عجز المالية العامة المستمر والاعتماد المتواصل على المعونة. أما إذا لم يتحقق النجاح لمحادثات السلام، فمن الممكن أن تزداد الآفاق الاقتصادية سوءاً، مما يقتضي التعجيل باعتماد نموذج مالي جديد يهدف إلى تخفيض العجز من خلال تقليص الانفاق الجاري لصالح الانفاق الاستثماري لدعم التنمية، وستكون هناك حاجة إلى الدعم المقدم من المجتمع الدولي وتخفيض القيود الإسرائيلية على نطاق واسع وشامل لتمكين جهود الإصلاح الفلسطينية.

القطاع المصرفي

حقق القطاع المصرفي نمواً نسبياً في عام 2013، حيث ارتفعت قيمة الموجودات إلى نحو 11.2 مليار دولار عام 2013، مقابل 10.0 مليار دولار عام 2012، وهو ما يمثل نمواً قدره 12 في المائة، كما حققت الودائع لدى الجهاز المصرفي الفلسطيني نمواً بلغ 11 في المائة عام 2013 لتبلغ قيمتها نحو 8.0 مليار دولار مقابل 7.2 مليار دولار عام 2012.

كما حققت التسهيلات الائتمانية نمواً بلغ 7 في المائة عام 2013 لترتفع قيمتها من نحو 4.2 مليار دولار عام 2012 إلى نحو 4.5 مليار دولار في عام 2013، وتعتبر التسهيلات الائتمانية المباشرة المكون الأهم في جانب الموجودات، والتي لا تزال تحقق معدلات نمو أعلى بكثير من نمو الناتج المحلي الإجمالي، وأيضاً ارتفعت قيمة التسهيلات المقدمة للقطاع الخاص من نحو 2.8 مليار دولار في عام 2012 لتصل إلى نحو 3.1 مليار دولار أي بزيادة بنسبة 10.7 في المائة في عام 2013.

الاستثمار الدولي والدين الخارجي

أشارت النتائج الأولية بحسب الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى أن صافي وضع الاستثمار الدولي لفلسطين عام 2013، والذي يمثل الأصول الخارجية مخصوماً منها الخصوم الأجنبية بلغ 1.16 مليار دولار أمريكي. مما يعني أن الاقتصاد الفلسطيني بمختلف قطاعاته قد استثمر خارج فلسطين بقيمة تفوق تلك المستثمرة في فلسطين من الخارج، حيث ساهمت الإيداعات النقدية للبنوك المحلية المودعة في البنوك الخارجية إضافة إلى النقد الأجنبي الموجود في الاقتصاد الفلسطيني بالقيمة الرئيسية في الأصول الخارجية وبما نسبته 59.6 في المائة من إجمالي قيمة الأصول الخارجية.

وبلغ إجمالي أرصدة الأصول الخارجية للاقتصاد الفلسطيني المستثمرة في الخارج 6,101 مليون دولار أمريكي، شكل الاستثمار الأجنبي المباشر في الخارج منها 5.2 في المائة، واستثمارات الحافظة في الخارج 18.8 في المائة، والاستثمارات الأخرى في الخارج 64.8 في المائة والأصول الاحتياطية 11.2 في المائة، وعلى مستوى القطاع، شكلت الاستثمارات الخارجية لقطاع البنوك المساهمة الكبرى من إجمالي الأصول الخارجية بنسبة 73.2 في المائة منها.

كما بلغ إجمالي أرصدة الخصوم الأجنبية على فلسطين أرصدة غير المقيمين المستثمرة في فلسطين حوالي 4.94 مليار دولار أمريكي، يشكل الاستثمار الأجنبي المباشر في فلسطين منها نحو 49.6 في المائة، واستثمارات الحافظة الأجنبية 16.0 في المائة، والاستثمارات الأخرى الأجنبية في فلسطين 34.4 في المائة. وعلى مستوى القطاع، شكلت الاستثمارات الأجنبية في قطاع البنوك المساهمة الكبرى من إجمالي الخصوم الأجنبية بنسبة 33.3 في المائة منها.

وقد بلغ إجمالي رصيد الدين الخارجي على فلسطين حوالي 1.71 مليار دولار أمريكي، شكل الدين على قطاع الحكومة العامة 64.6 في المائة منها، والدين على قطاع البنوك 31.9 في المائة، والدين على القطاعات الأخرى الشركات غير المالية وشركات التأمين والمؤسسات الأهلية والأسر المعيشية الفلسطينية 2.5 في المائة، والاقتراض بين الشركات التابعه والمنسوبة 1.0 في المائة، الأمر الذي يضع تحديات صعبة أمام الاقتصاد الفلسطيني.